مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

اتفاقية مكة وآثارها الإقليمية في الشرق الأوسط
دراسة مستقبلية

حسين عمران رحمان

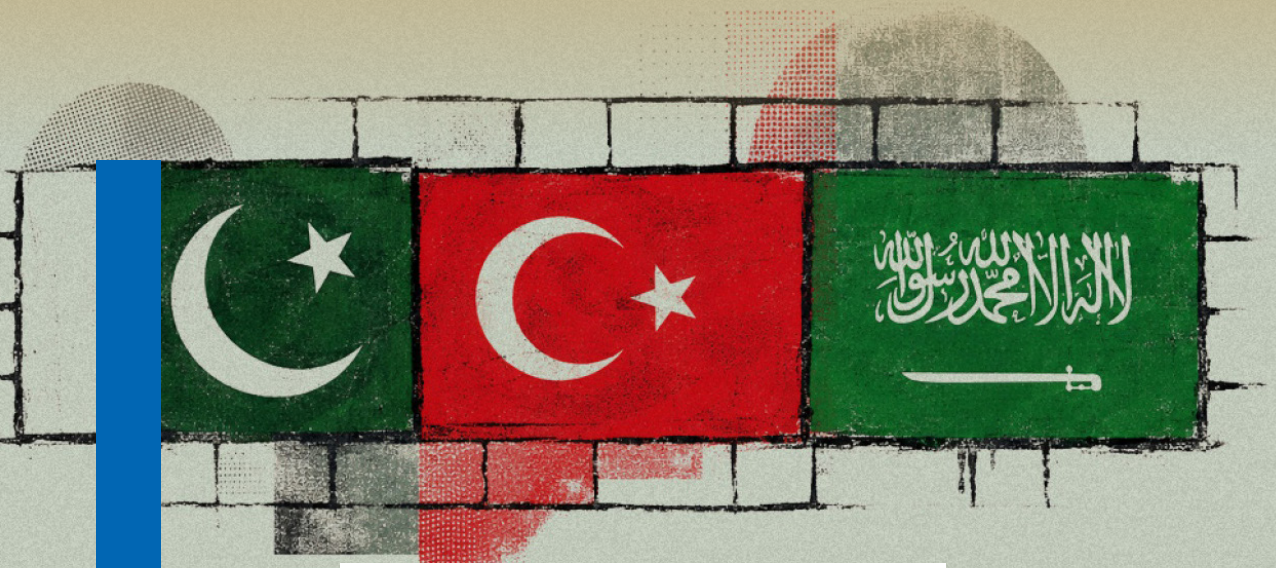

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة تحولاتٍ عديدةً في بنيتها السياسية، والأمنية، والاقتصادية نتيجة تصاعد حدة الصراعات الإقليمية وتعدد مصادر التهديد، في ظل تراجع القدرات التقليدية على معالجة الفجوة الأمنية الإقليمية، وقد دفعت هذه التغيرات، والتحولات الأمنية العديد من الدول إلى البحث في تحالفات، وشراكات أمنية، واقتصادية تعزز أمنها القومي، وتحمي مصالحها الاستراتيجية لتحقيق الأهداف العليا للدولة، وذلك عبر إعادة صياغة شكل التوازنات في المنطقة، وفي هذا السياق برز التقارب الأمني الثلاثي بين باكستان، والمملكة العربية السعودية، وتركيا بعدِّها نموذجاً للتعاون الإقليمي القائم على التكامل الوظيفي بين القدرات العسكرية، والاقتصادية والتكنولوجية في ظل التوافق الأيديولوجي بين القوى الثلاث.

وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة لما قد تحدثه من تغيير في طبيعة البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط عبر حماية ممراتها الاقتصادية، والطاقوية والضغط على إيران عبر رفع كلف التهديدات العسكرية بعيداً عن المظلة الأمنية الأمريكية.

المستخلص

تتناول هذه الورقة البحثية اتفاقية الدفاع المشترك بين باكستان، وتركيا، والمملكة العربية السعودية بوصفها تحالفاً ناشئاً في الشرق الأوسط، وتناقش مقومات قوة الدول الثلاث العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والأيديولوجية، إلى جانب دوافع الاتفاقية وأبعادها الجيوسياسية، والأمنية، وتنطلق من فرضية مفادها أنَّ التكامل الوظيفي بين القدرات النووية والعسكرية الباكستانية، والخبرة التصنيعية والتكنولوجية التركية، والثقل المالي والاقتصادي السعودي يعزز الردع الإقليمي ويؤثر في البيئة الأمنية الإقليمية، معتمداً على المنهج الاستنباطي، إلى جانب المقتربات التاريخية، والوصفية- التحليلية والمقترب

الاستشرافي، وتوصل البحث إلى أنَّ فاعلية الاتفاقية لا تتوقف على امتلاك عناصر القوة، بل ترتبط بقدرة أطرافها على إنشاء بنية مؤسسية وهيكلية واضحة، لتوحيد تقييم التهديدات، وتحديد الالتزامات الدفاعية، كما خلص إلى أنَّ غموض آليات اتخاذ القرار، وتباين المصالح قد يحصر الاتفاقية في إطار التنسيق السياسي، بينما يمكن لمأسستها أنْ تجعلها عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل التوازنات الأمنية الإقليمية.

تنطلق الورقة من مشكلة جوهرية مفادها كيف تؤثر اتفاقية مكة للدفاع المشترك على البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط؟ وتتفرع من هذه المشكلة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي مقومات قوة القوى المتحالفة، وأثرها في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط؟
2. ما هي أبعاد، ومعوقات الاتفاقية الثلاثية؟
3. كيف ستؤثر الاتفاقية الأمنية على مستقبل الشرق الأوسط؟
4. ما هي المشاهد المستقبلية المحتملة لهذه الاتفاقية؟

ويفترض البحث أنَّ الاتفاقية الثلاثية ستعزز أمن ومصالح القوى الإقليمية في المنطقة عبر الحد من التهديدات الأمنية الإقليمية بعيداً عن المظلة الأمنية الأمريكية وإعادة تشكيل طبيعة التوازنات الإقليمية، إلا أنَّها تبقى حبيسة قدرة القوى المتحالفة على تجاوز فراغها المؤسسي، وتباين المصالح عبر تحديد آليات الدفاع المشترك، والالتزامات المتبادلة.

تنبع أهمية البحث في دراسة اتفاقية دفاعية ناشئة غير معهودة في الشرق الأوسط بين باكستان، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وتحليل آثار هذه الاتفاقية في البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط واستشراف قدرتها على تكوين إطار أمني جماعي قادر على ردع التهديدات الخارجية.

المحور الأول: مقومات قوة دول التحالف الثلاثي

يمثل التحالف الثلاثي بين باكستان، وتركيا، والسعودية الشراكة الأمنية الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، والعالم الإسلامي، إذ تتركز بين ثلاث قوى إقليمية تكمل بعضها بعضاً في المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، ففي الوقت الذي تُعد فيه باكستان قوة عسكرية، ونووية كبيرة في المنطقة، فإنَّ كلاً من تركيا والسعودية يعدّان قوة تقنية-تصنيعية، ومالية متتابعة، فضلاً عن ارتباطهم الأيديولوجي الإسلامي، ولاسيما في إطار المذهب السني، الأمر الذي سيؤثر على مستقبل المنطقة بصورة عامة، والنفوذ الإيراني في المنطقة بشكل خاص، وعليه سنتطرق في هذه الفقرة إلى مقومات القوة، ودوافع التحالف الثلاثي للكشف عن أدواته والبنية الدفاعية لاتفاقية مكة.

أولاً: المقومات العسكرية والاقتصادية للتحالف الثلاثي

تفرض التحولات الدولية، والإقليمية وتصاعد حدة الاضطرابات إلى إعادة تقييم موضع القوى الإقليمية وفق أطر استراتيجية قائمة على الواقعية السياسية والمصالح المتبادلة، وفي هذا الإطار يبرز التقارب الباكستاني-التركي-السعودي كمحور ناشئ ناتج عن تلاقي مصالحها المشتركة، وتكامل مقوماتها؛ لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مقومات القوة لهذا التحالف التي سنتطرق اليها أدناه.

1. المقوم العسكري

يُعدُّ المقوم العسكري أبرز معطيات التحالف الثلاثي التي تشكل حجر الزاوية لتحقيق هذه القوى أهدافها الاستراتيجية المتمثلة بالأمن المشترك، والتوازن الإقليمي، فهي تكمل بعضها بعضاً من القوة النووية، إلى التصنيعية، وصولاً للقوة الشرائية، وفي هذا الإطار فإنَّ كلاً من باكستان، وتركيا، والسعودية لديها مقوماتها التي تكمل بعضها بعضاً كما يأتي:

1,710,000

- **المقومات العسكرية لباكستان**

تُعد القوة العسكرية الباكستانية ضمن أقوى (15) جيش عالمي، إذ يحتل المرتبة (14) من أصل (145) حسب معطيات موقع (كلوبال فاير) المتخصص في تصنيف القوى العسكرية بإجمالي (1,710,000) بين نشط، واحتياط، وقوات شبه عسكرية من أصل (252,363,571) العدد الكلي لسكان باكستان، إذ يبلغ عدد القوات النشطة (660,000) جندي، في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية (550,000) جندي، بينما بلغ تعداد القوات شبه العسكرية (500,000) جندي في العام (2025) مقسمة على تصنيفات برية بتعداد (1,311,500) جندي مرفقة بدبابات، وطائرات، وسفن بحرية حديثة الصنع صينية، وأمريكية، وتركية، و أوكرانية (Global Fire Power, 2026)، فضلاً عن امتلاكها ترسانة نووية بنحو (170) رأساً نووياً حسب معهد ستوكهولم (SIPRI, 2026, p. 381)، في حين بلغ حجم الإنفاق العسكري لباكستان (10.17) مليار دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي البالغ (407.31) مليار دولار أي (2.49%) من إجمالي الناتج المحلي في العام (2024) (مجموعة البنك الدولي، 2024).

- **المقومات العسكرية لتركيا**

تحتل تركيا المرتبة (9) دولياً في القوة العسكرية العالمية بقوام جيش تعداده (1,011,000) من إجمالي العدد الكلي للسكان والبالغ (85,878,556) مقسمة على قواتها البرية البالغ عددها (401,500)، والبحرية البالغ (100,000)، والقوة الجوية بتعداد (52,850) قوة نشطة، في حين تبلغ القوات الاحتياطية (380,000) جندياً، والقوة شبه العسكرية (150,000)، في حين يبلغ إجمالي عدد الطائرات التركية (1,101) طائرة بمختلف صنوفها الحربية، والمروحيات و المقاتلة، وطائرات الإسناد الجوي، فضلاً عن قواتها البحرية بإجمالي أصولها البالغ (192) حربية، ودورية، وفرقاطات، وسفن ألغام، في حين يتضمن

صنفها البري (105,000) مركبة بأصنافها المدرع، والمدفعي، والدفاعات الجوية (Global Fire Power, 2026)، وبلغ حجم إنفاقها العسكري (24.98) مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ (1.6) ترليون دولار أي بنسبة (1.56%) من إجمالي الناتج المحلي في العام (2025) (مجموعة البنك الدولي، 2025).

- **المقومات العسكرية للسعودية**

تحتل السعودية المرتبة (25) دولياً في القوة العسكرية العالمية بقوام جيش تعداده (407,000) من إجمالي العدد الكلي للسكان والبالغ (36,947,025) مقسماً على قواتها البرية البالغ عددها (100,000)، والبحرية البالغ عددها (15,000)، والقوة الجوية والدفاع الجوي بتعداد (142,000) قوة نشطة، في حين تبلغ القوات الاحتياطية (0) جندي، والقوة شبه العسكرية (150,000)، في حين يبلغ إجمالي عدد الطائرات السعودية (917) طائرة بمختلف صنوفها الحربية، والمروحيات، والمقاتلة، وطائرات الإسناد الجوي والتزود بالوقود، فضلاً عن قوامها البحري بإجمالي أصوله البالغ (32) قطعة حربية، ودورية، وفرقاطات، وكورفيتات، وسفن ألغام، في حين يتضمن صنفها البري (24,719) مركبة بصنفها المدرع، والمدفعي، والدفاعات الجوية (Global Fire Power, 2026) وبلغ حجم إنفاقها العسكري (80.33) مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي البالغ (1.28) ترليون دولار أي بنسبة (6.275%) من إجمالي الناتج المحلي في العام (2025) (مجموعة البنك الدولي، 2025).

2. المقومات الاقتصادية

يُعدُّ المقوم الاقتصادي من أبرز المقومات المؤثرة في قوة الدولة، وأي تحالف إقليمي، أو دولي فهو يعكس القدرة المالية لإنجاح أي شراكة سواء أكانت هذه الشراكة عسكرية، أم اقتصادية فهي قوام القوة، والقدرة على تطوير هذه القوة.

ـ المقومات الاقتصادية الباكستانية

مرَّ الاقتصاد الباكستاني خلال العقد الأول، ومنتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين باختلالات بنيوية بسبب الإدارة السياسية، والمؤسساتية التي أثرت في التنمية الاقتصادية، وأدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في باكستان الأمر الذي جعل نصيب الفرد لا يزيد على (2.2%) من إجمالي الناتج المحلي ليعيش نحو (22%) من مواطني باكستان تحت خط الفقر في تلك الحقبة، إلا أنَّ الجهود الحثيثة بعد العام (2015) أسهمت بتحول الوضع الاقتصادي، وتبدأ مرحلة التنمية الاقتصادية في المجالات الزراعية، والصناعية مستغلة موقعها الاستراتيجي المميز الرابط بين شرق، وغرب آسيا، والدخول في شراكات اقتصادية عززت قدراتها الاقتصادية لينمو الناتج المحلي الإجمالي في العام (2025) بنحو (3%) مع انخفاض معدلات التضخم الاقتصادي والفقر من (25%) في العام (2024) إلى (22%) في العام (2025)، ويبلغ إجمالي الناتج القومي لباكستان (407.31) مليار دولار بنمو مستمر بلغ (3.7%) مع ارتفاع نصيب الفرد من (1278) دولار في العام (2020) إلى (1595.90) دولار في العام (2025) (world Bank Groub, 2025).

ـ المقومات الاقتصادية لتركيا

عانى الاقتصاد التركي خلال الأعوام القليلة الماضية تقلبات حادة أثرت في تنميتها الاقتصادية، فقد عصفت بها موجة تضخمية وصلت إلى (72.3%) في العام (2022) قبل أنْ تقوم السياسة الاقتصادية الصارمة لتركيا عبر رفع أسعار الفائدة إلى تراجع ملحوظ للتضخم إلى (52%) في العام (2024)، و(34.9%) في العام (2025)، ويبلغ إجمالي الناتج القومي التركي (1.60) ترليون دولار بنمو مستمر بلغ (3.60%) في العام (2025)، وإجمالي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ (18599.40) دولار مقارنة بالعام (2022)، والذي بلغ (10897) دولار، كما تراجعت نسب البطالة إلى (8.5%) في العام (2025)

مقارنة بالعام (2022)، والذي بلغ فيه نسبة البطالة (10.5%) من إجمالي عدد السكان (مجموعة البنك الدولي، 2025).

ـ المقومات الاقتصادية للملكة العربية السعودية

حققت المملكة العربية السعودية استقراراً اقتصادياً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الماضية، مدفوعةً «برؤية 2030» التي ركزت على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، وعلى النقيض من الأسواق العالمية التي عصفت بها الموجات التضخمية الحادة، حافظت السياسة الاقتصادية للمملكة على مستويات تضخم آمنة ومنخفضة جداً بلغت (2.5%) في العام (2022)، واستقرت عند حدود (2.1%) في العام (2025)، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي للمملكة (1.27) تريليون دولار بنمو اقتصادي قوي ومستمر بلغ (4.50%) في العام (2025) بدعم مباشر من نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة (4.9%) والنفطية بنسبة (5.7%). وسجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (34,537) دولاراً في العام (2025) مقارنة بذروته التاريخية في عام (2022) التي بلغت (38,510) دولارات بالتزامن مع الطفرة الكبرى لأسعار الطاقة، كما تراجعت نسب البطالة الإجمالية في المملكة إلى مستويات قياسية غير مسبوقة لتستقر عند (3.1%) في العام (2025)، بينما هبطت بطالة المواطنين السعوديين إلى (6.4%) مقارنة بالأعوام الماضية التي كانت تتجاوز فيها حاجز (12%)، وذلك نتيجة للتوسع السريع في توظيف الإناث وبرامج التوطين وهيكلة سوق العمل (مجموعة البنك الدولي، 2025).

ثانياً: المقومات التكنولوجية، والأيديولوجية

لم تعد قوة الدولة تقاسُ بموقعها الجغرافي، أو العسكري التقليدي، وحتى قوتها الاقتصادية فحسب، بل باتت تقاس قوتها بمدى امكانياتها وقدراتها على تطوير منظوماتها

بالتفوق التقني، والتكنولوجي؛ لذا باتت المقومات التكنولوجية من الركائز الرئيسة في قياس قوة الدولة، والتحالفات الدولية.

1. المقومات التكنولوجية

- **المقومات التكنولوجية لباكستان**

تتشكل المقومات التكنولوجية لباكستان من منظومة تجمع بين التميز في القطاعات الاستراتيجية، والنمو المتسارع في الاقتصاد الرقمي، إذ يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات توسعاً لافتاً بتجاوز صادراته (3.22) مليار دولار بفضل كادر بشري يضم أكثر من (600) ألف متخصص و(2.37) مليون مستقل (Naqvi, 2011, p. 144)، وعلى الصعيد الفضائي، والجوفضائي، تقود هيئة «سوباركو» برامج الأقمار الصناعية للاتصالات، والاستشعار عن بعد مثل(PakSat-MM1 وPRSS-1) بالتعاون الوثيق مع الصين، وفي المجال النووي السلمي، تشغل هيئة الطاقة الذرية الباكستانية مفاعلات «هوالونغ وان» الحديثة لتوليد الكهرباء، وتدير أكثر من (14) مستشفى للطب النووي والعلاج الإشعاعي، إلى جانب الأبحاث الزراعية المتقدمة، كما تمتلك البلاد قاعدة هندسية، ودفاعية تصنع منظومات متطورة مثل مقاتلات (JF-17) والدبابات، غير أنَّ المنظومة الوطنية للابتكار ما زالت تواجه تحديات هيكلية تتمثل في ضعف الربط التنفيذي بين الأكاديمية والصناعة، وانخفاض نسبة نفاذ النطاق العريض الثابت، وارتفاع الضرائب على شبكات الاتصالات (OICCI, 2025, p. 31).

- **المقومات التكنولوجية لتركيا**

تستند المقومات التكنولوجية لتركيا إلى «مبادرة التكنولوجيا الوطنية» الهادفة لتحقيق الاستقلالية التقنية، وتوطين الصناعات المتقدمة، وقد ارتفع الإنفاق على البحث

والتطوير إلى (12) مليار دولار بنسبة (1.32%) من الناتج المحلي بإشراف مؤسسة «توبيتاك» وقيادة القطاع الخاص، وتدعم هذه المنظومة بنية تحتية ممتدة تضم نحو (272) ألف متخصص و(80) مجمعاً تكنولوجياً وأكثر من (1600) مركز للبحث والتصميم، ويُعد قطاع الدفاع والطيران القاطرة الأساسية للتطور التقني بعد تسجيله صادراتٍ قياسيةً بلغت (7.15) مليار دولار في العام (2024) لـ (185) دولة، وتتصدر شركات مثل «بايكار» و«توساش» و«أسيلسان» المشهد بتطوير المسيرات المتقدمة، والأنظمة البحرية، والإلكترونية الدفاعية، والمدنية، كما عززت البلاد سيادتها الفضائية بإطلاق قمر الاتصالات المحلي بالكامل (Türksat 6A) وأقمار الاستشعار عن بعد مثل (IMECE) وعلى الرغم من امتداد هذه الابتكارات للقطاع المدني كصناعة السيارات الكهربائية (TOGG)، تظل بحاجة لمعالجة ضعف رأس المال المخاطر والفجوة الأكاديمية (Mandal, 2024, p. 29).

- **المقومات التكنولوجية السعودية**

تستند المقومات التكنولوجية للمملكة العربية السعودية إلى تحول هيكلي تقوده «رؤية 2030» باستثمار مستهدف يصل إلى (2.5%) من الناتج المحلي في البحث والتطوير بحلول العام (2040)، وتتولى هيئةُ تنمية البحث والتطوير والابتكار (RDIA) حوكمةَ المنظومة وإدارتها بالتكامل مع مؤسسات علمية رائدة كجامعة «كاوست» ومدينة الملك عبد العزيز، وتتحدد التوجهات التقنية الوطنية عبر أربع أولويات تشمل صحة الإنسان، والبيئة المستدامة، والريادة في الطاقة والصناعة، واقتصاديات المستقبل، وتستهدف المبادرات خفض سحب المياه غير المتجدد بنسبة (90%)، وتقليل تكاليف التحلية بالنصف، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لتجاوز (50%) بحلول العام (2040)، وفي قطاع الطاقة والصناعة، يجري العمل على تحويل (80%) إلى (85%) من النفط الخام لكيماويات مباشرة، إلى جانب بناء (5) مدن إدراكية، وتطوير حاسوب كمومي، وتدعم

الدولة سلسلة الابتكار عبر منح تمويلية متدرجة تغطي كافة الجاهزية التقنية (TRL) بالتوازي مع نمو استثمارات رأس المال الجريء، وتتكامل هذه المقومات مع تعزيز العلوم الفضائية وتوظيف المشاريع العملاقة مثل نيوم كمختبرات حية للتطبيقات التكنولوجية المتقدمة (Abdullah Hassan Al-Ghamdi, 2025, p. 143).

2. المقومات الأيديولوجية

تُعدُّ المقومات الأيديولوجية أحد المرتكزات الرئيسة التي يقف عليها التحالف الثلاثي، إذ تتشارك الدول الثلاث الروابط الدينية، والحضارية مستندة إلى مرجعية إسلامية موحدة تمنح تعاونهم الأمني، والسياسي بعداً روحياً يتجاوز الحدود العسكرية، والاقتصادية، فقد أكد البيان المشترك أنَّ الاتفاق الثلاثي جاء نتيجة العمق التاريخي، وروابط الأخوة التي تتشاركها القوى الثلاث وفق المبدأ الإسلامي إلى جانب المصالح الاستراتيجية، إذ يُسهم هذا المقوم في بناء هوية جماعية للتحالف عبر عدِّ القوى أعضاء التحالف من جماعة أيدولوجية إسلامية واحدة (اتحاد وكالات دول منظمة التعاون الإسلامي، 2026).

كما تسهم هذه في التشارك الأيديولوجي في تعزيز شرعية التحالف، وعرضه على الرأي العام العالمي والإسلامي بعدِّها نتاج رؤية إسلامية مشتركة تتيح الفرص للقوى الإسلامية الأخرى الدخول فيها عبر توظيف السعودية مكانتها الإسلامية وارتباطها بالحرم المكي، والمسجد النبوي مع الارتباط الدستوري لباكستان، والعمق التاريخي الإسلامي لتركيا (Raza, 2026).

وعليه، فإنَّ المقومات الأيديولوجية تؤدي دور «الغراء السياسي» للتحالف، فهي تعزز الثقة المتبادلة بين القوى، وتخفض كلفة تبرير التعاون أمام الرأي العام، وتمنح الالتزامات الدفاعية شرعية دينية، وحضارية، كما ترفع الكلفة السياسية لأي اعتداء على إحدى دول

التحالف، إلا أنَّ أثرها يظل مكملاً للمقومات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ولا يعني بالضرورة تطابق المصالح في جميع القضايا؛ فقد شددت التصريحات الرسمية على الطابع الدفاعي للاتفاق، كما رفضت بعض الأطراف وصفه بأنَه «ناتو إسلامي» موجّه ضد دولة محددة.

استناداً لما سبق ذكره يمكن القول، إنَّ التحالف الثلاثي السعودي- الباكستاني- التركي يتأسس على منطق التكامل الوظيفي لا التماثل في القدرات، إذ تمنحه باكستان عمقها العسكري وردعها النووي، وتمنحه تركيا قاعدتها الصناعية الدفاعية المتقدمة، بينما تُسهم السعودية بثقلها المالي واستقرارها الاقتصادي، هذا التكامل غير المتماثل يمنح التحالف مرونة استراتيجية تفوق ما تتيحه التحالفات القائمة على تشابه الإمكانات، ويؤسس لمنظومة إقليمية أكثر استقلالية عن القوى الدولية التقليدية، غير أنَّ هذه القوة تبقى مشروطة بمدى قدرة الأطراف الثلاثة على مأسسة تعاونها التكنولوجي الذي ما يزال الحلقة الأقل نضجاً، فضلاً عن احتواء تباين الحسابات الجيوسياسية الفردية لكل طرف، وعليه، فإنَّ مستقبل هذا التحالف مرهون بتحويل التكامل التلقائي في المقومات إلى إطار مؤسسي راسخ يضمن استدامة المصالح المشتركة.

المحور الثاني: دوافع، ومعوقات التحالف الثلاثي

شهدت المملكة العربية السعودية توقيع اتفاقية دفاع عسكري مشترك مع كل من باكستان، وتركيا في (7 آب 2026) والذي يمثل انتقالة جديدة في البيئة الأمنية الإقليمية، والمدفوعة بعدة دوافع ، وأبعاد جيوسياسية وأمنية للقوى الثلاث المتحالفة مع بعضها البعض، لاسيما أنَّ التحالف الثلاثي ينص على تعزيز التنسيق العسكري، في المجالات الهجومية والدفاعية، وتعزيز قدرة الردع والتوازن الإقليمي في المنطقة، وجاء هذا الاتفاق بعد عام من المفاوضات بين القوى الثلاث، وأنَّ تسارع وتيرة التوقيع هي نتيجة تصاعد حدة الصراعات في المنطقة (Express Global Desk, 2026).

أولاً: دوافع التحالف الثلاثي

تتجلى دوافع المملكة من عقد هذا التحالف في التخلص من العبء الأمني الإقليمي المنفرد الذي تواجهه في ظل تصاعد الصراع الإيراني-الأمريكي، (الإسرائيلي)، ومخاطر التهديد الحوثي على أمنها القومي، لاسيما مع غلق مضيق هرمز، والتهديد بغلق مضيق باب المندب، الذي يعد الشريان الرئيس للاقتصاد السعودي لاسيما بعد غلق مضيق هرمز، وعدم جدية الولايات المتحدة الأمريكية في حماية الأمن القومي السعودي من الضربات المستمرة على مواقعها الاستراتيجية من إيران، والحوثيين؛ لذا تجلت الرؤية السعودية في ضرورة تكوين اتفاقات أمنية جديدة توفر لها الاستقرار الأمني، والتوازن السياسي في المنطقة بعيداً عن المظلة الأمريكية غير الموثوقة عبر تنويع علاقاتها العسكرية، والدبلوماسية لتعيد تشكيل موازين القوى، وتقلل فرص تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، فضلاً عن تطوير منظومتها الصناعية، والعسكرية المتجلية في «رؤية 2030» بتقليل نسب شراء الأسلحة إلى (50%) (Hickert, 2025, p. 2)؛ لذا اضطلعت المملكة العربية السعودية بقيادة مفاوضات جماعية امتدت لأكثر من عام لحين توقيع اتفاقية

الدفاع المشترك في المملكة العربية السعودية مع تركيا، وباكستان (Express Global Desk, 2026).

بينما تبحث تركيا عن تنامي نفوذها الإقليمي لاسيما بعد تغيير النظام السياسي في سوريا، واندلاع الحرب الإيرانية-الأمريكية في سبيل إعادة تشكيل مبدأ توازن القوى في الشرق الأوسط عبر تعزيز قدراتها العسكرية، والاقتصادية، فقد أسهمت القاعدة الصناعية العسكرية التركية في المجالات البحرية، والجوية، والبرية بوضع تركيا كأهم لاعب يمكنها قيادة الشرق الأوسط، وهذا ما جاء في خطاب الرئيس (الإسرائيلي) السابق (نفتالي بيانيت)، بيدَ أنَّ تطوير قواعدها الصناعية تتطلب المزيد من رأس المال، والأسواق لصرف منتجاتها من جهة، وتعزيز موقعها الجغرافي من جهة أخرى؛ لذا تطلعت تركيا لتعزيز شراكاتها، واتفاقاتها الثنائية والجماعية منذ انتهاء جائحة كورونا على غرار توقيع المذكرة الأمنية مع العراق في أغسطس (2024)، وتطبيع العلاقات التركية مع الدول الخليجية بين الأعوام (2021-2023)، وتعزيز حضورها في حلف الناتو (Dalay, 2026)، فضلاً عن الرغبة التركية في بناء منظومة أمنية تقيها من أي استهداف عسكري (إسرائيلي) محتمل في حال انتهت الحرب الإيرانية-الأمريكية في المنطقة؛ لذا توجهت الإدارة التركية إلى توقيع اتفاقية مكة المشتركة مع السعودية، وباكستان لإعادة فرض واقع أمني جديد في الشرق الأوسط على غرار ما نصت عليه اتفاقية الدفاع المشترك في حق الردع، والرد العسكري حال تعرضت إحدى القوى الثلاث لهجمات عسكرية تهدد أمنها القومي، كما تتيح لها تنامي نفوذها في آسيا الوسطى في ظل تنافسها الديناميكي مع إيران في المنطقة (Express Global Desk, 2026).

في حين تستهدف الإدارة الباكستانية تعزيز تنميتها الاقتصادية مع السعودية عبر تبادل الخبرات العسكرية معها، وذلك في إطار السعي إلى تأمين الاقتصاد الباكستاني في

ظل موجة الأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالمنظومة الدولية، فضلاً عن تطوير منظومتها التسليحية، لاسيما أنها تعد شريكاً من المستوى الأول مع تركيا ضمن برنامج المقاتلة التركية (Nawaz, 2026).

ثانياً: معوقات التحالف الثلاثي

بالنظر إلى مضامين اتفاق مكة الثلاثي، التي سبق أنْ تمت الإشارة اليها في أعلاه، فإنَّ أطراف هذا التحالف الثلاثي على الرغم من متانة مبادئها، وضرورة أبعادها ، ودوافعها بالنسبة للقوى المتحالفة، فإنَّها تعاني هشاشة في بعض القضايا الداخلية، والإقليمية، و وصولاً الدولية، الأمر الذي يهدد بإعاقة نجاح المشروع الثلاثي، أو توسعه، إذ تتبلور معوقات التحالف الثلاثي فيما يأتي:

1. تباين المصالح، وغموض الالتزامات العسكرية

تتباين مصالح القوى اقليمياً، ودولياً سواء على مستوى علاقتها مع الدول، أو القضايا الإقليمية والدولية، إذ لا تنظر دول التحالف إلى علاقاتها ومصالحها من منظار واحد، بل تندرج في إطار الواقعية السياسية بتعاملها معها، ففي الوقت الذي تنظر فيه السعودية إلى الخطر اليمني، والتهديد الإيراني لمجالها الحيوي، ومصالحها الاستراتيجية ترتبط باكستان بعلاقات صداقة متينة مع إيران بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتطورت بعد العام (2022)، بينما ترتبط تركيا بمصالحها مع سوريا، والعراق، أما باكستان فهي معنية بالتوازن مع الهند، وأمن جنوب آسيا، في حين ترتبط تركيا والسعودية بعلاقات اقتصادية استراتيجية مع الهند تشكك بإمكانية انخراطهما في مواجهة عسكرية معها حال اعتدت الهند على باكستان، لاسيما أنَّ الاتفاقية لم تحدد طبيعة الاستجابة المطلوبة، وسرعة التدخل، أو جهة القرار الرئيسة في ردع القوى المعتدية على إحدى الدول الثلاث، الأمر الذي يحول دون

نجاح هذه الاتفاقية، وقد يؤدي إلى اقتصار الردع على الردع السياسي بدل الردع العسكري حال كان خيار الردع يؤثر في العلاقات الاستراتيجية الإقليمية، والدولية لهذه القوى (Ab-bas, 2026, p. 3).

2. غياب البنية المؤسسية

إنَّ غياب التنظيم المؤسسي لعصبة الأمم التي تخللها الغياب لقوة عسكرية موحدة، والقيادة الموحدة، وشروط الإجماع في اتخاذ القرار أدت إلى انهيار عصبة الأمم في ثلاثينيات القرن الماضي (المجذوب، 2006، الصفحات 118-116)، وعلى الرغم من أنَّ عصبة الأمم لم تكن تحالفاً عسكرياً يلزم القوى بردع الاعتداءات العسكرية، فإنَّ أوجه الشبه مع التحالف الثلاثي لاتفاقية مكة تتطابق بعض الشيء، من الغياب التنظيمي، والمؤسسي للتحالف، وصولاً لغياب القيادة العسكرية التي من شأنَّها أن تسهل، وتسرّع عملية اتخاذ القرار مع غياب تحديد عمليات التدريب المشترك، وغياب آليات التسلح تجعل من التحالف عرضة للفشل المؤسسي، والانهيار ما لم يتم تنظيمها مؤسسياً، وعسكرياً على المدى القريب، لاسيما مع محاولات القوى الثلاث لمد خطوط نفوذها اقليمياً، ودولياً (Atlantic Council, 2026).

3. التوقيت، والتحديات الاقتصادية

إنَّ توقيت توقيع الاتفاقية يتصادم مع الواقع الإقليمي الذي تعيشه المنطقة في ظل تصاعد الصراع الإيراني-الأمريكي، والهجمات العسكرية المتبادلة بينهما، لاسيما على القواعد الأمريكية في الخليج ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، والدعم الاستخباراتي المقدم من قبل باكستان إلى إيران في المجالات الميدانية، والعسكرية، الأمر الذي قد يعيق مبدأ الردع المتفق عليه في اتفاقية الدفاع المشترك بين أطراف التحالف الثلاثي، وذلك

لخوف القوى المتحالفة حديثاً من الانخراط في حرب تؤثر في سياستها الاقتصادية، والأمنية (الجابري، 2026).

كما يتطلب تفعيل الاتفاقية الثلاثية إنفاقاً عسكرياً كبيراً على التدريب، والتسلح، والدفاع الجوي، والأمن السيبراني، والاتصالات، وتبادل المعلومات، الأمر الذي قد يعيق عملية تقدم الحلف خطوة إيجابية على المدى القريب لاسيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضرب المنطقة بسبب الحرب الإيرانية-الأمريكية، وغلق مضيق هرمز والتهديد بغلق مضيق باب المندب بالتزامن مع اندلاع تبادل الهجمات الصاروخية، والجوية بين اليمن، والمملكة العربية السعودية (Al-Nabet, 2026).

استناداً لما سبق ذكره يمكن القول إنَّ العقبة المركزية أمام الاتفاق الثلاثي تكمن في الفجوة بين التضامن السياسي، والالتزام المؤسسي، إذ يمنح الاتفاق الدول الثلاث إطاراً مهماً للردع والتنسيق، لكنه لن يتحول إلى تحالف فعال ومستدام إلا إذا نجحت هذه الدول في توحيد تقدير التهديدات، وتحديد آليات التدخل، وإنشاء مؤسسات مشتركة، وإدارة تعارض مصالحها مع القوى الإقليمية والدولية.

المحور الثالث: أثر اتفاقية مكة في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، ومستقبل اتفاق مكة

تمثل اتفاقية مكة الثلاثية للدفاع المشترك متغيراً أمنياً جديداً في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، تؤثر وتتأثر بالتفاعلات الدولية لتخلق معادلة جديدة في البيئة الإقليمية، والدولية ولاسيما في القوى المتصارعة في المنطقة، التي تبحث عن تعظيم مكاسبها، ونفوذها الإقليمي، والدولي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أثر اتفاقية مكة في النفوذ الإيراني في مطلبه الأول، ونستشرف في المطلب الثاني المشاهد المستقبلية لهذه الاتفاقية.

أولاً: الآثار المحتملة لاتفاقية مكة على البيئة الأمنية الإقليمية

تدرك القوى الإقليمية أنَّ إطار اتفاقية مكة متولد في ظروف استثنائية قد تعيق التقدم التقني، والأمني للقوى المتحالفة لاسيما في ظل استمرار الحرب الإيرانية-الأمريكية، وعدم التوصل إلى اتفاق يحول دون حالة الحرب، بيدَ أنَّ الطبيعة الأمنية المتفق عليها، وتشاركية الهوية الإسلامية، مع التهديد المستمر للاقتصاد الإقليمي، وغلق الممرات المائية قد تغير ملامح هذا التحالف من تحالف ثلاثي، إلى تحالف متعدد الأطراف تتشاركُ فيها قوى إقليمية أخرى المسارَ بغية تغيير موازين القوى في المنطقة، وكسب هاجس من المناورة السياسية، والاقتصادية، والأمنية تقلل التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط لاسيما مع تراجع الثقة في الأوساط الإقليمية بالمظلة الأمنية الأمريكية.

وتمتد آثار اتفاقية الدفاع المشترك بين القوى الثلاث إلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي، والمواقف العربية، فضلاً عن إيران، والكيان الصهيوني، وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فعلى الصعيد الخليجي توفر مظلة أمنية جديدة للدول الخليجية بعيداً عن المظلة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظراً للارتباط

الأيديولوجي، والقومي للملكة العربية السعودية مع القوى العربية المجاورة لها، الأمر الذي يجعل تعزيز الدفاعات السعودية ينعكس إيجاباً على استقرار البيئة الأمنية على القوى المجاورة لها، فضلًا عن تعزيز أمن الممرات المائية التي تسعى لها القوى المتحالفة، التي تعطي خيارات أكثر مرونة للقوى الخليجية لمرور بضائعها، وتجارتها بعد غلق مضيق هرمز (الخثلان، 2026).

كما تستهدف السعودية من هذا الاتفاق ردع التوجهات الإيرانية في المنطقة، وتقليص مساحتها العسكرية ضد أهدافها، وأهداف حلفائها على الدول الخليجية، إذ يرفع التزامُ تركيا، وباكستان بحق الدفاع، والردع المشترك حجم المواجهة العسكرية لإيران، في حين تبقى هذه الاتفاقية رهينة الدفاع المشترك بالنسبة لليمن، ولا يعطي الحق للتوغل، وإنهاء الأزمة اليمنية من قبل المملكة العربية السعودية، فهي تعمل من خلال هذه الاتفاقية على تعزيز أمن امداداتها عبر مضيق باب المندب، وحماية أمنها القومي من الهجمات الصاروخية اليمنية (Bakir, 2026).

في حين تؤثر هذه الاتفاقية الثلاثية في مشروع السلام الذي تروج له (إسرائيل) في المنطقة بوصفها الراعي الرسمي الأول لأمن الدول العربية من النفوذ الإيراني، وحلفائه في المنطقة، إذ تعطي جنبة دبلوماسية، وعسكرية كبيرة للملكة العربية السعودية لتلافي الضغوط الأمريكية، و(الإسرائيلية) لتطبيع العلاقات السعودية-(الإسرائيلية) كما تقلل نفوذها في المنطقة لاسيما في ظل المواقف التركية، والباكستانية من السياسات (الإسرائيلية) في فلسطين، ولبنان (Bakir, 2026).

كما أنَّ هذا التحول الأمني في المنطقة يعيد الحسابات الأمريكية للواجهة، لاسيما بعد أفول قوتها العسكرية قبال القوة العسكرية الإيرانية، وفرض الأخيرة سيطرتها الكاملة على مضيق هرمز، إذ تدرك القيادة الأمريكية أنَّ توسع هذا الحلف اقليمياً يعني تراجع

نفوذها الإقليمي تدريجياً وبالتالي فقدان سيطرتها على فرض سياستها الأمنية، والاقتصادية على دول الخليج العربي (Alhasan, 2026).

استناداً لما سبق ذكره، يمكن القول إنَّ القوى الإقليمية الكبرى ترى ضرورة إعادة ترتيب الأوراق الأمنية والسياسية والاقتصادية بعيداً عن الرؤية الأمريكية؛ بغية تأمين الممرات المائية وسلاسل التوريد، فضلاً عن مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، وكبح جماح مشروع التطبيع (الإسرائيلي)، بما يتيح فرصة للمناورة السياسية والعسكرية للقوى المتحالفة لفرض واقع أمني جديد تُعيد به تعريف سياسات توازن القوى في الشرق الأوسط.

ثانياً: المشاهد المستقبلية لاتفاقية مكة للدفاع المشترك

المشهد الأول: تنامي اتفاقية مكة للدفاع المشترك

يفترض هذا المشهد تنامي الاتفاقية الثلاثية عبر تنظيم مؤسسي، وتحديد هيكلي لها مع دخول قوى إقليمية جديدة على غرار (الإمارات، ومصر، والبحرين، والأردن، وقطر) مما يعزز تنامي قدرات التحالف، وزيادة فاعليتها الأمنية في المنطقة، وهناك عدة معززات لهذا المشهد على غرار ما يأتي:

1. تراجع ثقة القوى الإقليمية بالمظلة الأمنية الأمريكية، و(الإسرائيلية) في ظل الحرب على إيران، وعدم قدرتهما على كبح جماح النفوذ، والقدرات العسكرية الإيرانية.
2. تأمين أمن ممرات الطاقة، والتجارة الدولية.
3. تنامي المصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية في ظل تصاعد الصراعات الدولية والإقليمية.

4. التوافق الأيديولوجي تحت راية الإسلام السني المشكل لهذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من معززات هذا المشهد، فإنَّ هذا المشهد يعاني من مجموعة من الكوابح التي تعيق تعزيز هذا المشهد على غرار:

1. غياب البنية المؤسسية، والهيكلية، مع غياب القيادة العسكرية لهذه الاتفاقية.

2. تباين المصالح الاستراتيجية بين القوى المتحالفة إقليمياً، ودولياً، مما يجعل الردع العسكري في غاية الصعوبة.

3. تنوع العلاقات الدولية بين قوى متضادة على غرار الهند، وإيران، و(إسرائيل).

المشهد الثاني: جمود الاتفاقية

ينطلق هذا المشهد من فرضية استمرار الاتفاق الثلاثي في صيغته الحالية دون تحوله إلى تحالف إقليمي واسع، أو انتقاله إلى بنية مؤسسية متقدمة، مما يعني جمود انهيار، أو تطور الاتفاقية، بل بقاءها في إطار سياسي ودفاعي محدود من دون إنشاء قيادة عسكرية محددة، ويستند هذا المشهد إلى الاعتبارات الآتية:

1. المخاوف الإقليمية من تراجع المظلة الأمنية الأمريكية حال الانضمام إلى الاتفاقية الثلاثية خشية أن تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها اصطفافاً إقليمياً ضد النفوذ، والمصالح الأمريكية في المنطقة.

2. ضبابية بنود الاتفاقية، وآليات الاستجابة العسكرية، واتخاذ القرار مما يجعل الاتفاقية أقرب إلى التضامن السياسي من التحالف العسكري.

3. اختلاف أولويات الدول في تحديد مصادر التهديد، وطرق الاستجابة معها.

وعلى الرغم من ذلك هناك مجموعة من الكوابح تعيق هذا المشهد على غرار ما يأتي:

1. تصاعد المصالح الإقليمية المشتركة، ولاسيما الحاجة لتأمين ممرات الطاقة، والتجارة الدولية.

2. تراجع الاعتماد على القوة الأمريكية وانخفاض استعدادها لتحمل أعباء الأمن الإقليمي في ظل الحرب المستمرة مع إيران.

المشهد الثالث: فشل، وتراجع الاتفاقية

ينطلق هذا المشهد من فرضية عدم تمكن القوى المتحالفة من تحويل اتفاقية مكة من إعلانٍ سياسيّ إلى إطار، وبنية مؤسساتية قابلة للاستمرار والتطور، إذ تتراجع فاعلية هذه الاتفاقية تدريجياً لتتحول إلى منصة شكلية دون إعلان رسمي يلغي الاتفاقية، وهناك عدة معززات لهذا المشهد على غرار ما يأتي:

1. استمرار تباين المصالح والتهديدات.
2. غموض الالتزامات الدفاعية، والعسكرية.
3. غياب البنية التنظيمية لهذه الاتفاقية، وهيكلها المؤسسي.
4. ارتفاع الكلف الاقتصادية، إذ يتطلب تفعيل الاتفاقية موارد مالية كبيرة تقود عمليات التسلح، والتدريبات العسكرية المشتركة.
5. الضغوط الإقليمية، والدولية سياسياً، واقتصادياً، مع حالة اللايقين بين القوى المتحالفة نتيجة اختلاف توجهاتها الدولية.

إلا أنَّ هذا المشهد محفوف بجملة من الكوابح تعزز من إمكانية استمرارية الاتفاق

الثلاثي على غرار الارتباط الأيديولوجي، والرغبة في تكوين مظلة أمنية مستقلة عن المظلة الأمريكية.

استناداً لما سبق ذكره يمكن القول إنَّ مستقبل الاتفاق الثلاثي يبقى محفوفاً بالمخاطر التنظيمية، والمؤسسية ما لم تتدارك القوى الثلاث تنظيمها وإنَّ مشهد استمرار الاتفاقية على المدى القريب هو الأكثر احتمالاً مع إمكانية توسعتها، وتطويرها على المدى المتوسط في سياق الدفاع العسكري المحدود، والردع السياسي التضامني.

الخاتمة

إنَّ اتفاقية الدفاع المشترك الثلاثية بين باكستان والسعودية وتركيا تمثل تحولاً جديداً في البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط، إذ تستند إلى تكامل وظيفي في توزيع الأدوار؛ فتمتلك باكستان القدرات العسكرية والنووية، وتوفر تركيا الخبرة التصنيعية والتكنولوجية، بينما تتمتع المملكة العربية السعودية بثقل مالي واقتصادي وقدرة شرائية كبيرة. كما يعزز التقارب الأيديولوجي والمصالح المشتركة فرص التعاون بين الدول الثلاث، بما قد يُسهم في إعادة صياغة توازنات القوى الإقليمية. غير أنَّ استمرار الاتفاقية وتطورها يظل مشروطاً بإنشاء بنية مؤسسية وتنظيمية واضحة، وتحديد الالتزامات الدفاعية وآليات اتخاذ القرار، فضلاً عن توحيد تقديرات التهديدات؛ إذ إنَّ غياب هذه العناصر قد يحدُّ من فاعلية الاتفاقية ويجعلها أقرب إلى إطارٍ للتنسيق السياسي منها إلى تحالفٍ دفاعي مستدام.

خلاصتها:

1. أنَّ التغيرات الإقليمية، والدولية وتفاقم حدة الصراعات الدولية تؤدي إلى تغيير في البنية الأمنية الإقليمية، والدولية ما يفرض على القوى الإقليمية الكبرى الدخول في شراكات، وتحالفات أمنية جديدة لحماية مجالها، وأهدافها القومية.
2. .أنَّ الاتفاقية الثلاثية جاءت حصيلة توافق الرؤى الأيديولوجية، والمصالح الاستراتيجية الواقعية.
3. .أنَّ قوة الاتفاقية الثلاثية تستند إلى التكامل الوظيفي في توزيع الأدوار بين قوة نووية، وقوة عسكرية وتقنية، وأخرى اقتصادية-مالية.

وتوصي الورقة بالآتي:

1. ضرورة اعتماد العراق على سياسة متوازنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران والقوى المتحالفة بما يضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية.
2. تعزيز الدور الدبلوماسي لتأمين ممرات الطاقة، والتجارة الدولية في المنطقة بعيداً عن الدخول في تحالفات، واتفاقيات قد تهدد أمنها الاقتصادي لاسيما في ظل غلق مضيق هرمز المنفذ الاقتصادي الوحيد للعراق.
3. تطوير القدرات الدفاعية، والأمنية لحماية مجالها القومي من التهديدات، والضربات الخارجية.
4. البحث في مديات الاتفاقية الثلاثية وتأثيرها في الأمن العراقي، ووضع آليات، وخطط موجهة للتعامل مع أيِّ تصعيد يؤثر في أمنها القومي.

المراجع

1. اتحاد وكالات دول منظمة التعاون الإسلامي. (7 8, 2026). البيان المشترك لقمة مكة المكرمة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان. تاريخ الاسترداد 11 8, 2026، من اتحاد وكالات دول منظمة التعاون الإسلامي:

https://una-oic.org/all/2026/08/07/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7/

2. صالح بن محمد الخثلان. (12 8, 2026). اتفاقية مكة للدفاع المشترك.. قراءة في دلالاتها الاستراتيجية. تاريخ الاسترداد 16 8, 2026، من الجزيرة:

https://www.aljazeera.net/opinions/2026/8/12/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A

3. مجموعة البنك الدولي. (2024). بيانات باكستان. تاريخ الاسترداد 9 8, 2026، من مجموعة البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

4. مجموعة البنك الدولي. (2025). بيانات المملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترداد 9 8, 2026، من مجموعة البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

5. مجموعة البنك الدولي. (2025). بيانات تركيا. تاريخ الاسترداد 9 8, 2026، من مجموعة البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD?locations=TR

6. مجموعة البنك الدولي. (2025). بيانات تركيا الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 10 8, 2026، من مجموعة البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/country/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

7. محمد المجذوب. (2006). التنظيم الدولي (النظرية العامة-المنظمات العالمية، والإقليمية). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

8. نديم الجابري. (8 8, 2026). حول اتفاقية مكة (السعودية و تركيا و باكستان). تاريخ الاسترداد 13 8, 2026، من موازين نيوز:

https://www.mawazin.net/Dreje_birwra.aspx?jimare=2724#:~:text=5.%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%20%3A%20%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83%20%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A,%

References

1. Abbas, B. A. (2026). Pakistan, Saudi Arabia, Turkey defence pact: Its text, subtext for India. New Delhi: Thw Indian Express.

2. Abdullah Hassan Al-Ghamdi, &. R. (2025). Saudi Arabia's National Innovation Ecosystem: Governance, RDI Aspirations, and Technological Transformation Under Vision 2030. London: Springer Nature.

3. Alhasan, H. (2026, 8 14). Pakistan, Saudi Arabia and Türkiye: a new defence pact. Retrieved 8 19, 2026, from IISS: https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2026/08/pakistan-saudi-arabia-and-turkiye-a-new-defence-pact/

4. Al-Nabet, N. (2026, 5). Maritime Chokepoints & the Changing Logic of Conflict in the Gulf. Retrieved 8 13, 2026, from Fiker Institute: https://www.fikerinstitute.org/publications/maritime-chokepoints-the-changing-logic-of-conflict-in-the-gulf

5. Atlantic Council. (2026, 8 7). Why Saudi Arabia, Pakistan, and Turkey just signed a defense pact. Retrieved 8 12, 2026, from Atlantic Counci: https://www.atlanticcouncil.org/dispatches/why-saudi-arabia-pakistan-and-turkey-just-signed-a-defense-pact/

6. Bakir, A. (2026, 8 12). What Is the Mecca Joint Defense Pact—and What It Is Not? Retrieved 8 18, 2026, from Middle East Council on Global Affairs: https://mecouncil.org/blog_posts/what-is-the-mecca-joint-defense-pact-and-what-it-is-not/

7. Dalay, G. (2026, 6 5). As Iran war reshapes the Middle East, Turkey's regional role looks set to expand. Retrieved 8 11, 2026, from CHATHAM HOUSE: https://www.chathamhouse.org/2026/06/iran-war-reshapes-middle-east-turkeys-regional-role-looks-set-expand

8. Express Global Desk. (2026, 8 8). Attack on one, attack on all: Inside the Saudi-Turkey-Pakistan defence pact. Retrieved 8 10, 2026, from Express Global Desk: https://indianexpress.com/article/world/middle-east-mecca-joint-defence-agreement-saudi-arabia-turkey-pakistan-10823000/

9. Global Fire Power. (2026, 1 22). 2026 Pakistan Military Strength. Retrieved 8 9, 2026, from Global Fire Power: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=pakistan

10. Hickert, L. (2025). Saudi Arabia's Strategic Vision. Madrid: CSIC.

11. Mandal, M. F. (2024). “The National Technology Initiative and Türkiye’s future perspective”. In M. Seker, National Technology Initiative: Social Reflections and Türkiye’s Future (pp. 23-44). Ankara: Turkish Academy of Sciences.

12. Naqvi, I. (2011, 5 13). National innovation system in a least developing country: the case of Pakistan. International Journal of Technology Policy and Management, 11(2), pp. 139-154. doi:https://doi.org/10.1504/IJTPM.2011.040402

13. Nawaz, N. (2026, 8 12). Understanding the Pakistan–Saudi Defense Agreement. Retrieved 8 12, 2026, from Global Security Review: https://globalsecurityreview.com/understanding-the-pakistan-saudi-defense-agreement/

14. Raza, M. S. (2026, 8 8). Beyond the ‘Muslim bloc’: Reading the Mecca defence pact through IR theory. Retrieved 8 11, 2026, from THEWEEK: https://www.theweek.in/news/middle-east/2026/08/08/saudi-turkiye-pakistan-defence-pact-mecca-ir-theory.html

15. SIPRI. (2026). SIPRI YEARBOOK 2026 Armaments, Disarmament and International Security. STOCKHOLM: SIPRI.

16. world Bank Groub. (2025, 11 19). Pakistan Economy. Retrieved 8 10, 2026, from world Bank Groub: https://www.worldbank.org/ext/en/country/pakistan#tab-economy

هوية البحث

- **الباحث:** حسين عمران رحمان- الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية
- **الموضوع:** اتفاقية مكة وآثارها الإقليمية في الشرق الأوسط .. دراسة مستقبلية
- **تأريخ النشر:** أيلول - سبتمبر 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org